

فخري حسين للهدى سكرى (مملكة للدورانية الطائفة)

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة « ٨٢ » من الدستور

تصدر اراءتنا بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة بغاية يوم ١٨ ايلول سنة ١٩٥٥ .

١٩٥٥/٩/١٧

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء
سعيد المفتي

وزير الداخلية
هزاع الحاي

فخري حسين للهدى سكرى (مملكة للدورانية الطائفة)

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة « ٨٢ » من الدستور

تصدر اراءتنا بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في يوم ١٩ ايلول سنة ١٩٥٥ من اجل اقرار الامور المعينة التالية :

١ - مشروع تعديل بعض مواد الدستور .

٢ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦ .

٣ - مشروع قانون الانتخابات .

١٩٥٥/٩/١٧

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء
سعيد المفتي

وزير الداخلية
هزاع الحاي

قرار رقم (٢١)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/٨/١٤ رقم ٤٨٩٥/٣/٣٠٢٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام الفقرة السابعة من المادة الرابعة والفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان اشترط عدم الجمع بين مهنة الصحافة واية مهنة اخرى أو وظيفة عامة المنصوص عليه في هاتين الفقرتين تشمل المجلات الدينية المحضة التي تصدرها الهيئات الدينية ، والمجلات الفنية التي تصدرها الدوائر الخاصة بقصد الدعاية ، والصحف التي تصدرها الهيئات السياسية ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية المؤرخ ١٩٥٥/٨/٨ وتدقيق النصوص القانونية نجد :

١ - ان الفقرة السابعة من المادة الرابعة من قانون المطبوعات المشار اليه نصت على انه يشترط في صاحب المطبوعة الدورية ان لا يمارس اية مهنة اخرى غير مهنة الصحافة .

٢ - ان الفقرة الخامسة من نفس المادة استثنت من الشرط الوارد في هذه الفقرة مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية .

٣ - ان الفقرة الثالثة والمادة السادسة منه نصت على انه يجب ان لا يجمع المحرر المسؤول بين مهنة الصحافة واية وظيفة عامة .

٤ - ان الفقرة الرابعة من هذه المادة استثنت مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية من الشرط الوارد في هذه الفقرة .

ومن هذه النصوص يتضح ان النص على منع صاحب المطبوعة الدورية من ان يمارس اية مهنة اخرى غير مهنة الصحافة وعلى منع المحرر المسؤول من ان يجمع بين مهنة الصحافة واية وظيفة عامة قد ورد مطلقاً وهو لذلك يجري على اطلاقه وتشمل كافة الهيئات والمؤسسات والدوائر الخاصة مهما كان نوعها سواء اكانت دينية أو سياسية أو فنية باستثناء مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية التي ورد نص صريح على استثنائها من هذا الحكم . وكذلك مجلة نقابة المحامين التي ورد نص خاص في قانون نقابة المحامين على جواز اصدارها من قبل النقابة .

ولهذا فان صاحب المطبوعة الدورية والمحرر المسؤول في المجلات الدينية التي تصدرها الهيئات الدينية وفي المجلات التي تصدرها الهيئات السياسية أو الدوائر الخاصة الفنية يجب ان يتوفر فيهما الشرطان المنصوص عليهما في الفقرتين المطلوب تفسيرهما .

هذا ما نقرره في تفسير هاتين الفقرتين :

صدر ١٩٥٥/٩/١٤

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	وكيل وزارة الداخلية	مندوب وزارة الداخلية
علي مسبار	موسى الساكت	الياس الخوري	سعد جمعة	مهيب الخياط

هكذا من أوله

قرار رقم (٢٢)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/٧/٢٠ رقم ٤٤٥٥/٣/٤/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كانت الاراضي الاميرية التي تصبح ملكاً بمقتضى هذا القانون بسبب ادخالها ضمن حدود منطقة بلدية تبقى محتفظة بوضعها كأرض مملوكة فيما اذا اخرجت عن المنطقة البلدية بسبب تضييق الحدود ام انها تعود أرضاً اميرية كما كانت عليه في الاصل .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/٧/١٨ وتديق النصوص القانونية تبين :

١ - ان المادة الثانية من قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك نصت على انه (يجوز لمصاحب ارض اميرية يرغب في تحويلها من ميري الى ملك يقدم وقتها على جهة خيرية ان يطلب الى مجلس الوزراء اصدار قرار بتحويل هذه الارض تماماً مملوكة) وقد توفرت لدى المجلس المشار اليه المسوغات الشرعية يجوز له ان يقرر اجراء التحويل ويأمر بنشر قراره هذا في الجريدة الرسمية .

٢ - ان المادة الثالثة منه نصت على انه (اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون) :

١ - تحول الاراضي الاميرية الواقعة ضمن المناطق البلدية من ميري الى ملك .

٢ - اذا وسعت حدود اية بلدية تحول الاراضي الاميرية التي ادخلت ضمن حدود المنطقة البلدية من جرائ التوسيع المذكور من ميري الى ملك اعتباراً من تاريخ التوسيع .

٣ - اذا احدثت بلدية ما تحول الاراضي الاميرية الواقعة داخل منطقة البلدية من ميري الى ملك اعتباراً من تاريخ احداث البلدية المذكورة .

ومن هذه النصوص يتضح ان مجرد وجود اية ارض اميرية في منطقة بلدية يفقدها نوعيتها هذه ويجعلها من نوع الاراضي المملوكة ولا يوجد في القانون المطلوب تفسيره ما يدل على ان الاراضي الاميرية التي اصبحت ملكاً بمقتضى النصوص المشار اليها تعود الى حالتها الاصلية التي كانت عليها قبل تحويلها الى ملك فيما اذا اخرجت عن المنطقة البلدية . كما اننا لا نجد في اي قانون من قوانين هذه المملكة ما يجيز تحويل الاراضي المملوكة الى اراضي اميرية بأية صورة من الصور . ولذا فان الاراضي الاميرية التي تصبح ملكاً بمقتضى قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك تبقى بعد اخراجها من المنطقة البلدية محتفظة بوضعها كأرض مملوكة .

هذا ما تقرر في تفسير القانون المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٥٥/٩/١٤

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
رئيس الديوان الخاص	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
علي مسبار	موسى الساكت	الياس خوري	سعد جمعة	عبد الله الحارثي

نظام تقاعد المحامين النظاميين

ان الهيئة العامة لنقابة المحامين قد درست لائحة نظام تقاعد المحامين الذي وضع بموجب المادة (٥١) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٩) لسنة ١٩٥٥ ، في جلستها المتعمدة بتاريخ ١٩٥٥/٧/١ ووافقت عليه واقترته ليعمل به نظاماً لتقاعد المحامين كما يلي :

الفصل الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظاميين لسنة ١٩٥٥) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
تعني عبارة « المحامين النظاميين » - لغايات هذا النظام - المحامين الاساتذة المسجلة اسمائهم في جدول المحامين المشار اليه في قانون نقابة المحامين النظاميين الساري المفعول :

وتعني عبارة الخلف العام :

١ - ارملة المحامي المتوفي .

٢ - اولاده الذكور الذين لم يكملوا الخامسة عشرة من العمر .

٣ - اولاده الذكور الذين هم في دور التحصيل فعلاً مهما كانت اعمارهم .

٤ - اولاده الذكور المصابين بعمالة جسدية او عقلية تمنعهم من كسب معاشهم .

٥ - بناته العازبات او المترملات او المطلقات اللواتي بلا عمل .

٦ - والدته التي بلا عمل وبلا معيل ووالده العاجز عن العمل وبلا معيل .

وتعني عبارة « طوابع المرافقة » الطوابع المبينة في الفصل الخامس من هذا النظام والجدول الملحق به .
وتعني لفظة « التمريض » المبلغ الذي يدفع للذي لا يستحق التقاعد وفق هذا النظام .

وتعني لفظة « سنة » سنة شمسية ابتداءً من تاريخ الذي بدأ فيه المحامي مزاولته مهنة المحاماة .

وتعني عبارة « الممارسة الفعلية » تماطي اعمال المحاماة المنصوص عليها في قانون نقابة المحامين الساري المفعول .

وتعني عبارة « الهيئة العامة » الهيئة العامة لنقابة المحامين المتشكلة بمقتضى قانون نقابة المحامين النظاميين الساري المفعول .

المادة ٣ - تنشأ في نقابة المحامين النظاميين في المملكة الاردنية الهاشمية « خزانة تقاعد المحامين النظاميين » لتأمين دفع رواتب التقاعد والتعويضات للمستحقين منهم وفقاً لاحكام هذا النظام .

الفصل الثاني

ادارة خزانة التقاعد

المادة ٤ - يقوم مجلس النقابة المنتخب بموجب قانون نقابة المحامين النظاميين الساري المفعول بادارة خزانة التقاعد والاشراف عليها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل اموالها وحسن استثمارها وتعيين رواتب التقاعد والتعويضات لاضحاب الحقوق وقطعها وبكل ما يتفرع عن ذلك وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٥ - يختار مجلس النقابة مصرفاً لايداع الاموال التي تجمع باسم خزانة التقاعد فيه .

هكذا من المأهول

المادة ٦ - يسحب ما يلزم من الاموال من المصرف بموجب شكايات بوقعها النقيب او نائبه في حالة غيابه مع امين صندوق النقابة بناء على قرار من مجلس النقابة .

المادة ٧ - يضع مجلس النقابة في شهر نيسان من كل عام ميزانية السنة المقبلة ويسرّب على الهيئة العامة للتصديق عليها ، ويستمر العمل بميزانية السنة السابقة حتى يتم التصديق على موازنة السنة المقبلة .

المادة ٨ - للهيئة العامة انتخاب فاحص حسابات لتدقيق حسابات خزنة القاعد ووضع تقرير عنها كل سنة .

المادة ٩ - يجتمع مجلس النقابة مرة واحدة في كل شهر على الاقل ، بدعوة من النقيب او نائبه في حالة غيابه للنظر فيما لديه من امور ، وتصدر القرارات بالاكثرية .

الفصل الثالث

حق التقاعد وحق التعويض

المادة ١٠ - يحق للمحامي ان يطلب احالته على التقاعد اذا توفرت فيه الشروط الآتية :

- ١ - ان يكون اسمه مقيداً في سجل المحامين الاساتذة .
- ٢ - ان يكون قد دفع جميع الرسوم المستحقة عليه بموجب قانون نقابة المحامين او الانظمة الصادرة بموجبه منذ قيد اسمه في السجل حتى تاريخ طلب التقاعد .
- ٣ - ان يكون مارس مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة بما فيها مدة التدريب القانونية .

المادة ١١ - يحق للمحامي ان يطلب احالته على التقاعد عند بلوغه الستين من العمر اذا كانت مدة ممارسته المهنة لا تقل عن العشرين سنة .

المادة ١٢ - راتب التقاعد الكامل لمن تعاطى مهنة المحاماة ثلاثين عاماً فاكتر هو ثلاثون ديناراً شهرياً ولن تعاطى المهنة خمسة وعشرين عاماً هو خمسة وعشرون ديناراً ، والذين تعاطوا المهنة عشرين عاماً هو عشرون ديناراً شهرياً .

المادة ١٣ - اذا اصيب المحامي بعمالة او مرض عضال كالفالج وفقد البصر والوعي وانخرط واصبح غير قادر بصورة قطعية على العمل يحال حتماً على التقاعد ويمنح الراتب الآتي :

- ١ - الراتب الذي يستحقه بموجب المادة السابقة اذا بلغ تعاطيه المهنة عشرين سنة فاكتر .
- ٢ - خمسة عشر ديناراً شهرياً اذا كانت مدة تعاطي المهنة تزيد على عشر سنين وتقل عن عشرين عاماً .
- ٣ - عشرة دنائير شهرياً اذا كانت مدة تعاطي المهنة تزيد على خمس سنين ولا تتجاوز عشر سنين .
- ٤ - خمسة دنائير شهرياً اذا كانت مدة تعاطي المهنة تقل عن خمس سنين .

المادة ١٤ - أ - يحق للمحامي الذي بلغ الستين من العمر ان يطلب تعويضاً اذا ترك المهنة لأي سبب كان ولم يكن مستحقاً التقاعد وفقاً لهذا النظام .

ب - يسحب الامون الذين تعاطوا المهنة اقل من عشرين عاماً واكثر من عشرة اموام يستحقون تعويضاً من كل سنة خمسة عشر ديناراً ، واذا كانت مدة ممارستهم المحاماة اقل من عشرة اموام واكثر من خمسة اموام يستحقون تعويضاً من كل سنة عشرة دنائير .

المادة ١٥ - يدخل في حساب مدة الممارسة الفعلية :

اولاً - مدة المرض الذي اقدم المحامي عن العمل .

ثانياً - مدة الطوارئ القهرية التي حالت دون قيام المحامي بالعمل (عند مدة الانقطاع بسبب حكم قضائي) ويشترط ان لا يحسب من هذه المدة ما يزيد عن ربع مدة الممارسة الفعلية .

ثالثاً - مدة تعاطي المهنة امام المحاكم الاردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٣١) لسنة ١٩٥٠ .

المادة ١٦ - أ - لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وبين راتب وظيفة حكومية اخرى ، ب - اذا كان المحامي المتقاعد يستحق راتب التقاعد من جهة حكومية وكان راتب التقاعد الذي يستحقه من النقابة اكثر من راتب التقاعد الذي يستحقه من الحكومة فانه يأخذ الفرق بين راتبي التقاعد من خزنة التقاعد ، ويحال ان راتب التقاعد الذي يستحقه من الحكومة يزيد او يساوي راتب التقاعد الذي يستحقه من خزنة التقاعد فلا يدفع له راتب تقاعد المحامين .

المادة ١٧ - راتب التقاعد راتب للاعاشة فلا يجوز حجزه الا لنفقة الاصول او الفروع والزوجات وفي هذه الحالات لا يجوز حجز اكثر من ثلث الراتب .

المادة ١٨ - على المحامي المتقاعد ان يحافظ على صفة المحامي وآداب المهنة ويحظر عليه الاتيان بعمل مشين لكرامة المحاماة والا يكون عرضة للمحاكمة امام مجلس التأديب المنصوص عليه في قانون النقابة الذي له ان يقرر علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القانون المذكور - توقيف جزء من راتب التقاعد لا يتجاوز النصف - لمدة مؤقتة او مدى الحياة على ان يعاد الى الخلف العام بعد وفاته وفقاً لاحكام المادة (٢٣) من هذا النظام .

المادة ١٩ - يجوز للمحامي المتقاعد ان يشغل في اية وظيفة حكومية او اي عمل آخر يختاره على انه يجوز لمجلس النقابة اذا اعتبر ان العمل الذي اختاره المحامي المتقاعد يسيء الى مهنة المحاماة وتقاليدها ان يطلب اليه الامتناع عن العمل او يقطع عنه راتب التقاعد .

المادة ٢٠ - ينشأ الحق بالتقاعد او بالتعويض من تاريخ الطلب بهذا الحق .

المادة ٢١ - عند وفاة المحامي المستحق اراتب التقاعد او التعويض ينقل حقه للخلف العام ويقسم حسب قانون الاحوال الشخصية التابع له المحامي المتوفي .

المادة ٢٢ - في اي حال من الاحوال التالية يتوقف دفع الاستحقاق بالنسبة لتلك الحالة ويصبح من حق خزنة التقاعد :

أ - عند وفاة الخلف العام المستحق .

ب - عند زواج الانثى المستحقة .

ج - عند انتهاء دورة تحصيل المستحق .

د - عند تجاوز الصغير الخامس عشرة من عمره .

هـ - عند شفاء الملول المستحق .

و - عند ممارسة المستحق الذي بدون عمل عملاً يدري عليه دخلاً .

المادة ٢٣ - الراتب الذي يستحقه الخلف العام هو راتب التقاعد الاصلي والتعويض الذي يستحقه الخلف العام هو التعويض الاصلي .

المادة ٢٤ - تقدم طلبات التقاعد او التعويض للنقيب ويفصل فيها مجلس النقابة ، وقرارات المجلس قابلة للتمييز لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتبليغ ان كانت غيابة ، ومن اليوم التالي للتفهم ان كانت وجاهية

الفصل الرابع

واردات خزنة التقاعد

المادة ٢٥ - تتألف موارد خزنة التقاعد من المصادر الآتية :

هكذا من المأهول

- ١ - التوفير (وهو عبارة عن اثني عشر ديناراً يدفعها سنوياً كل عام لخزانة التقاعد) خلال سنة التقابة المالية ، وفي حالة عدم دفعها حتى موعد دفع الرسم السنوي لا تحسب المدة التي لم يدفع عنها هذا الرسم من مدة التقاعد .
- ٢ - الرسم الإضافي (وهو عبارة عن ثلاثة دنانير تدفع بالإضافة الى رسم التسجيل) .
- ٣ - تخصيصات الحكومة (وهي التخصيصات التي تقرر الحكومة دفعها لخزانة التقاعد في كل عام) .
- ٤ - ريع اموال التقابة وخزانة التقاعد .
- ٥ - الاعانات والموارد الاخرى التي تقررها الهيئة العامة .
- ٦ - طوابع المرافعة .
- ٧ - جميع الغرامات التي تحصل بموجب هذا النظام .

الفصل الخاص

طوابع المرافعة

- المادة ٢٦ - تطيع طوابع المرافعة من قبل مجلس التقابة بواسطة وزير العدل بالفئات المختلفة ذات ١٠ و ٥٠ و ١٠٠ و ٢٥٠ فلس طبقاً للرسم التي تحفظ صورة عنها في مجلس التقابة وسوراً عنها في وزارة العدل وثالثة في وزارة المالية ، وتباع هذه الطوابع الى المحامين بمعرفة مجلس التقابة ، وينقش على هذه الطوابع اسم المملكة الاردنية الهاشمية « نقابة المحامين » - خزانة التقاعد - وقيمة الورقة .
- المادة ٢٧ - تلصق طوابع المرافعة من قبل المحامين بالقيم وعلى المستندات الميمنة في الجدول الملحق بهذا النظام .
- المادة ٢٨ - تلصق الطوابع وتبطل بذكر التاريخ (اليوم والشهر والسنة) - بالحر والتوقيع او الختم ويجب ان يكون واضحاً وان يتجاوز الابطال جدول كل طابع الى الورقة بحيث يتعذر اعادة استعمال هذه الطوابع .
- المادة ٢٩ - تسجيل جميع الحقوق والممتلكات التي تحصل عليها خزانة التقاعد باسم خزانة التقاعد نقابة المحامين النظاميين .
- المادة ٣٠ - طلبات الاحالة على التقاعد للذين بلغوا السنين من العمر وبلغت مدة عملهم ثلاثين سنة فاكثر يجوز ان تقدم بعد مرور سنة من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، اما طلبات التمييز والتقاعد الاخرى لا تقدم الا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية .
- المادة ٣١ - اذا رأى مجلس التقابة ان دفع راتب التقاعد او التمييز بصورة كاملة يلحق نقصاً او ارباساً كبيراً في خزانة التقاعد فيحق لمجلس التقابة ان يخفض الراتب او التمييز بنسب تتلائم وحالة الصندوق المالية وليس للمحامي او الخلف العام الذين تنقص مقبوضاتهم عن حد استحقاقهم من الرجوع على خزانة تقاعد المحامين او على صندوق مجلس التقابة عندما يصبح في مقدور الصندوق القيام بكامل متوجباته، على ان لا يتجاوز ما يصرف من خزانة التقاعد ٨٥ ٪ من مجموع وارداتها السنوية .

المحور

- ١ - الوكالة العامة المصادق عليها من الكاتيب العدل ٢٥٠ فلس
- ٢ - الوكالة الخاصة المصادق عليها من الكاتيب العدل ١٥٠ فلس
- ٢ - الوكالة الخاصة لدى محاميك البداية والاستئناف والتمييز والعدل العليا والتسوية ومحاميك الكنائس والمحاميس العسكرية ١٠٠ فلس
- ٤ - الوكالة الخاصة لدى محاميك الصلح ٥٠ فلس
- ٥ - كل طلب او استدعاء او لائحة تقدم للمحاكم النظامية او الى اي مرجع قضائي او انابات المحامين ١٠ فلس

تقرر نشر هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظاميين) بقرار صادر من الهيئة العامة لنقابة المحامين النظاميين في ١٩٥٥/٧/١ للعمل به .

نقيب المحامين

فؤاد عبد الهادي

وافق على نشر هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظاميين) والعمل به وفقاً للمادة (٥١) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٩) لسنة ١٩٥٥ .

وزير العدلية

علي حسنا



بيان في الاخطاء المطبعية المكتشفة بنظام رقم (٢)

نظام البريد والطرود البريدية المنشور في العدد ١٢٣٧ من الجريدة الرسمية

الصفحة	المادة	الفقرة	الخطأ	الصواب
٧٩٣	٢٣	-	للملكة	للمملكة
٧٩٤	٢٥	ب	تكون	تكون
٧٩٥	٣١	-	للمراسل	للمراسل
٧٩٥	٣٢	-	يعاد رسم استعمال	يعاد رسم الاستعمال
٧٩٦	٣٩	-	فئات الرسم	فئات الرسوم
٧٩٦	٤٠	-	المعنوية	المعنوية
٧٩٧	٤٩	-	برفض	برفض
٧٩٧	٥٠	٢	اصحابها	اصحابها
٧٩٨	٥٣	-	لكاتيب	للكاتيب
٧٩٩	٦٣	-	الموظفون	الموظفون
٧٩٩	٦٣	-	القضاة	القضاة
٧٩٩	٦٣	-	الصيغة	الصيغة
٧٩٩	٦٦	-	والصور	والصور
٨٠٠	٦٧	-	الفوتوغراف	الفوتوغراف
٨٠١	٦٨	ط	العملية	العملية
٨٠٢	٧٩	-	وعاء	وعاء
٨٠٢	٨٠	-	القر	القر
٨٠٣	٨٨	-	التخلص	التخلص
٨٠٣	٨٨	-	الداخلية	الداخلية
٨٠٥	-	-	الفصل الخامس عشر	تحذف هذه الجملة
٨٠٥	-	-	الفصل السادس عشر	تحذف هذه الجملة
٨٠٥	١٠٤	و	ذوات	ذوات

هكذا من الأهل